

## السلامة والتسليم والسلطة الرابعة

نحن السلطة الرابعة. نراقب السلطة السياسية. نتنقدها. نبين أين أخطأت وأين أصابت، لأننا نعرف أكثر ونقرأ أكثر، ولأن لا مصالح لنا نحميها ولا ارتباطات نحرض عليها. نقول الحقيقة لوجه الله. لا يهمنا أن نرضي أحداً، رئيس جمهورية أو رئيس مخابرات أو رئيس تحرير.

تريد دليلاً، أيها المشكك؟

اقرأ ما كتبناه في الصحف صبيحة موافقة السلطة الفلسطينية (الحمد لله على سلامتها) على تسليم قتلة زئيفي وأمين عام الجبهة الشعبية وفؤاد الشوبكي إلى الأميركيين والبريطانيين ليُشرفوا على راحتهم في سجن أريحا.

ولن ندعوك إلى قراءة ما كتبناه صبيحة موافقة هذه السلطة نفسها على إبعاد المقاتلين الفلسطينيين من كنيسة المهدي، في ما بدا أنه البند الثاني من اتفاق سعودي-أميركي على إنهاء حصار مقر الرئيس عرفات؛ فمعظمنا لم يكتب شيئاً أصلاً لأن هذه الفضيحة كانت أعظم من أن نسترها.

«الصفقة ليست مؤامرة بالضرورة.» كان هذا هو أحد تعليقاتنا على تسليم المناضلين الستة. ما رأيك؟ كنا نعلم أنك ستحتاج إلى عالم في فقه اللغة لبيّن لك الفرق بين الصفقة والمؤامرة.

«هذا أهون الشرين. ما كان يمكن أن يكون أفضل مما كان.» تعليق واقعي، وفقهي، بالمعنى الديني الآن. المصلحة العليا، إذن، تقتضي ذلك التسليم. حماية منجزات السلطة (مع أنها دمّرت كلها باستثناء بعض السجون) أهم من السعداء وعاهد والشوبكي (والمبعدين من الكنيسة)، مع احترامنا لك ولهؤلاء المناضلين. أنت لا تفهم بالمصلحة العليا. يهّمك الأفراد فقط.

الآن، قُربُ أدنك، واسمع جيداً. فهذا أجمل ما كتبناه تلك الصبيحة: «إن موافقة إسرائيل على عدم أخذ قتلة زئيفي اعترافاً منها بأن القدس الشرقية، حيث جرت عملية الاغتيال، جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية العتيدة.» إذن، تسليم المناضلين للحراس الأميركيين نصر كبير وذكي للاستراتيجية الكفاحية على طريق القدس عاصمة لدولة فلسطين. وهل ظننت أن السلطة نسيت القدس حين كانت محاصرة في رام الله؟

...

أتريد الآن تعليقات إضافية تبين ما انتهينا إليه من تفويض على الناس، واستهبال لعقولهم؟

إذن، أنتظر أن يقولوا إن كاتب هذه السطور يسخر منا حين يبني على ما ذكره آخرنا، ليستنتج: أن موافقة السلطة الفلسطينية على إبعاد المقاتلين عن بيت لحم اعترافاً منها بأن بيت لحم ليست جزءاً من دولة فلسطين العتيدة.

وانتظر أن يقولوا إنني أسيء إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية.

طبعاً! فحين تصبح السلطة الرابعة جزءاً من السلطة السياسية، يصبح الناقد خارقاً للإجماع الوطني، ويصبح كل مرتب على كتف السلطان صحافياً حراً.